

**اتفاقية تعاون وشراكة**  
**بين**  
**الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**  
**و**  
**هيئة النفاذ إلى المعلومة**

2020

بين الممضين أسفله :

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ممثل في شخص الرئيس المدير العام السيد كمال المدزوري ، مقره 6 شارع محمد الخامس، 1001 تونس.

من جهة؛

هيئة النفاذ إلى المعلومة ممثلة في شخص رئيسها بالنيابة السيد عدنان الأسود، مقرها 8 نهج أحمد الغربي، حي المهرجان 1082 تونس.

من جهة أخرى.

عملا بأحكام الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية الذي أوكل إلى الدولة مهمة ضمان حق النفاذ إلى المعلومة، وتطبيقا أيضا لأحكام الفصل 15 منه التي نصت على أن الإدارة العمومية تنظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة والمساءلة،

واعتبارا للدور الذي تضطلع به هيئة النفاذ إلى المعلومة في ضمان ممارسة الحق الدستوري في النفاذ إلى المعلومة ونشر ثقافة الشفافية والمساءلة على مستوى الهياكل العمومية الخاضعة لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،

وتأكيدا لالتزام الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة والقيم والمبادئ المتفرعة عن هذا الحق على مستوى هياكله، واعتبارا للأهمية التي يوليها الصندوق لحق النفاذ إلى المعلومة،

وهي إطار سعي كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهيئة النفاذ إلى المعلومة إلى تأسيس علاقة تعاون وشراكة فاعلة بين الطرفين من أجل ترسيخ ثقافة النفاذ إلى المعلومة، تم إبرام هذه الاتفاقية بين الطرفين وفقا للبنود الآتي ذكرها:

#### الفصل الأول :

تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار للتعاون الثنائي بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهيئة النفاذ إلى المعلومة يركز على برامج ومخططات عمل مشتركة من أجل تكريس حق النفاذ إلى المعلومة، وتدعيم أسس انفتاح الصندوق على محيطه وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة على مستوى هياكله وتنمية قدرات منظوريه في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة.

## الفصل الثاني :

تتجسد علاقة الشراكة والتعاون بين الهيئة والصندوق خاصة فيما يلي :

- إعداد وتنفيذ برامج التوعية والتحسيس حول الحق في النفاذ إلى المعلومة والمساهمة في إرساء ثقافة وتقاليد التعاطي مع هذا الحق وترسيخها لدى إطارات وأعوان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، والمساهمة في تطوير الإجراءات المتعلقة بممارسة هذا الحق وتكريسه.

- إعداد وتنفيذ برامج تكوينية وأدلت في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة موجهة إلى إطارات وأعوان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وإلى المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة أو من ينوبهم.

- تنمية قدرات إطارات وأعوان الصندوق في مجال تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال تنظيم أنشطة تدريبية ودورات تكوينية وأيام دراسية.

- تمكين إطارات وأعوان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من المراجع والإصدارات في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة، وتنظيم تظاهرات وملتقيات وبرامج تثقيفية وتحسيسية مشتركة حول تكريس حق النفاذ إلى المعلومة.

- تمكين إطارات وأعوان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من المشاركة في الدورات التكوينية والندوات التي تنظمها الهيئة في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة.

## الفصل الثالث :

يعمل الطرفان على تسخير الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لدى كل منهما من أجل تفعيل وتنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

وتحدث لجنة قيادة مشتركة تتألف من (2) أعضاء ممثلين عن كل طرف وتجتمع بصفة دورية بمقر الصندوق أو بمقر الهيئة وفق روزنامة يتم ضبطها في الغرض. وتتولى هذه اللجنة وضع برنامج للعمل المشترك وتحديد الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار هذه الاتفاقية والعمل على متابعتها وتقييمها.

## الفصل الرابع :

يحق للطرفين مراجعة هذه الاتفاقية أو تعديلها كلما اقتضت الضرورة بمقتضى مكتوب رسمي يوجه إلى الطرف المقابل شهريين على الأقل قبل الشروع في تنفيذ المراجعة أو التعديل، ويتم بناء على ذلك إمضاء ملحق تعديلي بينهما وبالتراضي.

### الفصل الخامس :

أبرمت هذه الاتفاقية لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد ضمينا ما لم يقيم أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر كتابيا برغبته في إنهاء العمل بها.

### الفصل السادس :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من تاريخ توقيعها من جانب الطرفين.

### الفصل السابع :

يحق للطرفين إنهاء العمل بهذه الاتفاقية وذلك بإشعار الطرف الثاني كتابيا في أجل لا يقل عن شهر من تاريخ إنهاء العمل بها. ولا يحول إنهاء العمل بها دون مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة التي هي بصدد الإنجاز.

حررت هذه الاتفاقية في أربع (4) نظائر تعتبر جميعها أصلية، بتونس يوم الأربعاء 30 ديسمبر 2020.

عن هيئة النفاذ إلى المعلومة

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة بالنيابة

عدنان الأسود



عن الصندوق الوطني للتقاعد

والحيطة الاجتماعية

الرئيس المدير العام

كمال المدوري

